

**السيد المحاسب / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب**  
**شركة مصر لإنتاج الاسمدة موبكو**

تحية طيبة وبعد ،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية  
المجمعة للشركة في ٢٠٢٠/١٢/٣١.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر التحية والإحترام ،،

تحريراً في : ٢٠٢١/٣ / ٢

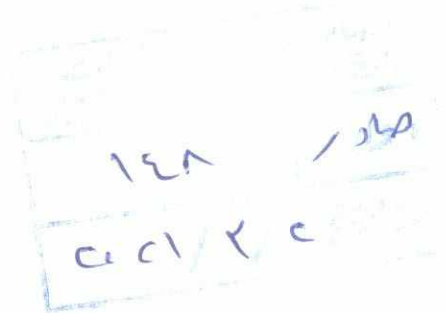
وكيل وزارة

قائم باعمال مدير الإدارة

محاسب / أحمد محمد رأفت

محمد رأفت

محاسب



## تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة مصر لإنتاج الأسمدة " موبكو "

### تقرير عن القوائم المالية المجمعة :

راجعنا القوائم المالية المجمعة لشركة مصر لإنتاج الأسمدة " موبكو " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته والذي حل محله القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجموع في ٢٠٢٠/١٢/٣١ والبالغ إجمالي الأصول بها نحو ٢٥,١٣٨ مليار جنيه وكذا قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) المجمعة التي أظهرت صافي ربح نحو ٢,٤٨٨ مليار جنيه وكذا القوائم المالية المجمعة للدخل الشامل، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

### مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة :

هذه القوائم المجمعة مسؤولة إدارة الشركة، فهي مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات الصلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

### مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة، وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتبره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة إدارة الشركة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

- تم قياس تكلفة الإستحواذ لحقوق ملكية الشركة التابعة ( الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية بموجب إتفاقية الإستحواذ في ٢٠٠٨/٨ علي أساس القيمة الدفترية في تاريخ الإقتناء بالقيمة الإسمية للأسهم المصدرة في تاريخ الإستحواذ ) وليس علي أساس القيمة العادلة بما لا يتفق والفقرة (١٨) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) لجميع الأعمال والذي ينص علي قيام الشركة المقنتية بقياس الأصول المقنتاه القابلة للتحديد والإلتزامات المحتملة علي أساس قيمتها العادلة في تاريخ الإقتناء، وترتب علي ذلك جميع أصول والإلتزامات الشركة التابعة بالقيمة الدفترية المثبتة بدفاتر تلك الشركة وإظهار الفروق (مساهمات رأسمالية) بنحو ١,٩٢٧ مليار جنيه ضمن حقوق الملكية بالقوائم المالية المجمعة، وقد تضمنت تقاريرنا السابقة تحفظاً بهذا الشأن.

- مازال يتضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ نحو ٤٧٩,١٦٧ مليون جنيه قيمة تراخيص وإنشاءات بحرية خاصة بإنشاء الرصيف البحري بميناء دمياط والذي تم وقف العمل به لوجود نزاع علي الأرض المقام عليها الإنشاءات ، وفي ٢٠ مارس ٢٠١٨ تم إجتماع الجمعية العمومية للشركة التابعة ووافقت الجمعية بالإجماع علي تفويض السيد رئيس مجلس إدارة شركة موبكو في ضوء المذكرة المعروضة لإبرام تسوية مع هيئة ميناء دمياط علي المواقع الحالية والبديلة للرصيف البحري للتوقيع علي عقد الترخيص للموقع الجديد وإتخاذ كافة ما يلزم من إجراءات نحو إستلام الأرض محل الموقع الجديد وكذا تسليم الموقع القديم وإنهاء كافة الإجراءات المالية للترخيص القديم بالإتفاق ودياً أو أحكام قضائية أو صدور أي قرارات سيادية ، وفي ٥ مارس ٢٠١٩ خلال محضر إجتماع مجلس إدارة الشركة التابعة أحيط المجلس علماً بنفويض السيد رئيس مجلس الإدارة في التوقيع علي عقد الترخيص للموقع الجديد وله في سبيل ذلك إتخاذ كافة ما يلزم من إجراءات نحو إنهاء كافة اجراءات التعاقد ، ولم تقم الشركة التابعة بموافاه مراقب الحسابات للشركة التابعة بدراسة الآثار المترتبة علي هذا العقد والترخيص .

يتعين موافقتنا بدراسة الآثار المترتبة علي تغيير الموقع ( في ضوء العقد المبرم والترخيص ) والتي تتمثل في قيمة الإنخفاض في الإنشاءات وما سيتم الإستفادة منها في الموقع الجديد وكذا الإلتزامات الفعلية والمحتملة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ التي قد تنشأ نتيجة عدم إستكمال المشروع ، وما تم خلال الفترة من تطورات وإنجاز نحو إستلام الموقع الجديد وإجراء ما يلزم من تسويات .

- بلغت قيمة مخزون قطع الغيار في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ١٨٣,٦٣٠ مليون جنيه جانب منها مورد منذ بداية المصنع بنحو ٦,٥٥ مليون يورو تعادل نحو ٥٢,٣٠ مليون جنيه بأسعار نهاية عام ٢٠٠٧ ، كما تضمن مخزون المهمات المتنوعة نحو ٤,١٨٣ مليون جنيه بواقى مشروعات مرحلة من سنوات سابقة .  
نوصي بدراسة وحصر الراكد وبطئ الحركة بالمخزون وإتخاذ الاجراءات اللازمة للإستفادة منه ، مع دراسة مدى وجود انخفاض في قيمة المخزون وإجراء ما يلزم من تسويات .

- تم تخفيض إيرادات كسب الوقت بنحو ٥١٢ ألف جنيه تمثل الغرامة المستحقة عن خسارة الوقت عن الباخرة progress يوم ٢٠١٩/٤/٢٤ ولم يتم خصمها من حساب المقاول شركة سنابل ، ومازال يتضمن الحساب كسب وخسارة الوقت ولم يتم فصلها بحسابات مستقلة ، علاوة علي ذلك تم تخفيض المصروفات بنحو ١٧٤,٣١٤ ألف جنيه قيمة فاتورة للمقاول شركة سنابل عن شحن كمية ٢,٦٣٣ طن يوريا لم يتم بيعها لصالح الشركة رغم صدور بوليصة شحن بذلك .

يتعين بحث تلك المبالغ مع شركة سنابل ، وإجراء التسوية اللازمة في ضوء نتائج البحث وفصل حساب كسب وخسارة الوقت بحسابات مستقلة ، وموافقتنا بأسباب صدور تلك البوليصة في ظل عدم بيع الكمية .  
- تبين وجود مطالبة من شركة بتروتريد بنحو ٤,٠٢٣ مليون جنيه وارده بتاريخ ٢٠١٩/٨/١٥ ولم يتم قيدها بالحسابات تتمثل في قيمة فوائد التأخير المستحقة الناشئة عن سداد مطالبات بعد انتهاء مهلة السداد الممنوحة عن مسحوبات الغاز خلال الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٩/٧/٣١ والتي تعترض عليها الشركة .  
نوصي بتكوين المخصص اللازم لحين حسم موقف المطالبة ، وحسم الخلاف بشأن القيمة المضافة ودراسة الانخفاض في قيمتها إذا تعذر تحصيلها .

### الرأي :

وفيما عدا أثر ما جاء بالفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة على القوائم المالية المجمعة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار اليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع لشركة مصر لإنتاج الأسمدة " موبكو " في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المجمعة .

### ومع عدم إعتبار ذلك تحفظاً فقد تبين :

- لم يتم الإنتهاء من أعمال التدعيمات والإصلاحات بالمبني الجديد للشركة بالقاهرة الجديدة التي تتم بمعرفة المقاول وعلي نفقته وتحت إشراف كلية الهندسة جامعة عين شمس ، ونشير إلى تضمن قيمة المبني نحو ٦,١٢٥ مليون

- جنيه قيمة ضريبية تصرفات عقارية سددت للمورد رغم عدم خضوعه لتلك الضريبة ، بالإضافة لعدم تضمن العقد المبرم مع المقاول المواصفات والجودة المطلوبة في تشطيبات المبني .
- يتعين سرعة إنهاء أعمال التدعيمات بالمبني بما يمكن من الاستفادة من الأموال المنفقة ، مع ضرورة دراسة إسترداد قيمة الضرائب المسدده للمورد ، والإتفاق مع المقاول بشأن مواصفات التشطيبات .
- لم نواف بشهادات بالتأمينات لدي الغير ، كما لم يتم ارسال مصادقات للأرصدة الدائنة في تاريخ القوائم المالية ، كما لم يتم إشهار نظام التأمين الإذخاري .
  - ورد بالإيضاح (٢٧) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المبيعة إبرام الشركة إتفاق تسوية قامت معه شركة أجريوم بالتنازل عن الدعاوى التحكيمية المقامة ضد مصر والشركات ذات الصلة ، ونقل ملكية كامل أسهم شركة أجريوم إلي وزارة المالية .
  - في ضوء الإيضاح رقم (٣٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المبيعة تعرض معظم دول العالم ومنها مصر خلال خلال عام ٢٠٢٠ إلي حالة من التباطؤ والإنكماش نتيجة إنتشار وباء كورونا ، وقيام دول العالم ومصر بإتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية لمنع إنتشار الوباء ، مما كان له الأثر علي النشاط الإقتصادي العالمي والمحلي ، ومما قد يكون له تأثيرات علي عناصر الأصول والالتزامات ونتائج الأعمال خلال الفترات التالية المرتبطة بها ، وقد أشار الإيضاح إلي قيام الشركة باتخاذ إجراءات للموازنة بين الإجراءات الإحترازية التي إتخذتها الدولة وبين إستمرار عملية الإنتاج ودعم قدرتها علي الاستمرارية ، وأنه لم تتأثر القدرات التشغيلية للشركة ولم تتأثر مستويات الطلب علي منتجات الشركة وتوافر المادة الخام والتدفقات النقدية خلال عام ٢٠٢٠ ، وفي ضوء ما سبق فلا توجد تأثيرات محددة لهذا الخطر علي بنود القوائم المالية المبيعة وأنشطة الشركة خلال الفترات التالية ويصعب علي الشركة في الوقت الحالي تحديد حجم وطبيعة الخطر وما يترتب عليه من آثار .

#### تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة (فيما عدا عدم إستكمال دفترى اليومية والجرد) تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها ، وقد وجدت القوائم المالية المبيعة متفقه مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه وقد تم جرد الأصول الثابتة والمخزون (فيما عدا مخزون الانتاج التام تم حسابه تقديرياً) بمعرفة إدارة الشركة وتحت مسؤوليتها .

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقه مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

تحريراً في ٢٠٢١/٣/٢

مراقب الحسابات  
حسين محمد علي

مدير عام  
نائب مدير الإدارة  
خالد عبد المنعم  
محاسب / خالد عبد المنعم فؤاد  
عضو جمعية الضرائب المصرية

وكيل وزارة  
نائب اول مدير الإدارة  
محمود مصطفى  
محاسب / هشام مصطفى محمود

يعتمد ،،،

وكيل الوزارة  
قائم بأعمال مدير الإدارة  
محاسب / أحمد محمد رأفت